



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

الحقوق المهدرة لذوي الإعاقة في تركيا

المقدمة

"لا أحد يعيش بمنأى عن الإعاقة" شعار دأبت عليه منظمة الصحة العالمية، والذي أصبح من المسلمات في المنظومة الفكرية والأخلاقية والقانونية، فلا يمكن لأحد منا أن يبقى في معزل عن الإعاقة، وبذلك فالعجز أو الإعاقة قضية جماعية، إذ الجميع معرض للإصابة به سواء في شخصه هو أو في أحد أفراد أسرته، إذ يواجه المصاب بالإعاقة قيودا وعراقيل مختلفة لدي أدائه لوظائفه الحياتية والعادية في مرحلة ما من حياته، وخاصة عندما يطعن في السن.

فقد أكدت كل الديانات السماوية والتشريعات والمواثيق الدولية على أن قضية الإعاقة ورعاية الأشخاص المصابين بها يجب أن تحظى بالاهتمام والرعاية وأن تدرج على سلم الأولويات، اعترافا وحماية وتنفيذاً، كما ألحت الاتفاقيات الدولية على ضرورة احترام حقوق هذه الفئة، وإتاحة الفرص لهم للاضطلاع بواجبات المشاركة في مجتمعاتهم، إلا أن تجسيد هذا المبدأ وترجمته إلى ممارسة عملية واجه ويواجه صعوبات كبير في الدولة التركية، فعلى الرغم من توقيعها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2007، إلا أنهم لا يزالون غير متساوين في الحقوق مع غيرهم، ويتعرضون لانتهاكات عدة.

الأمر الذي دعا مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (مصر) وفي إطار اهتمامها بتعزيز حقوق الإنسان، وخاصة للفئات الأولى بالرعاية إلى ضرورة إصدار هذا التقرير وذلك بالتزامن مع خضوع الحكومة التركية للمراجعة أمام الدورة (21) للجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أظهرت الحكومة التركية استخفاف وعدم التزام بتعهداتها الدولية، ويقدم هذا التقرير رصد للعديد من الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة في تركيا، والتي زادت حدتها عقب الانقلاب الفاشل في عام 2016، بما في ذلك الحواجز المادية التي تحول دون الوصول إلى المرافق العامة، والتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، بالإضافة إلى العقوبات التي تمنعهم من الوصول والبقاء في سوق العمل، وعدم حصولهم على الدعم الاجتماعي.

انتهاك التشريعات والقوانين

يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في تركيا حواجز مادية تحول دون الوصول إلى المرافق العامة، بما في ذلك وسائل النقل العام، فالحكومة التركية فشلت في وضع قوانين تحكم هذه الخدمة، وكانت اللجنة قد طلبت معلومات حول تنفيذ "القانون رقم 6353" بشأن إمكانية الوصول والخطوات الإضافية المتخذة والنتائج

المحققة، وكذلك التدابير اللازمة لمعالجة الثغرات المتبقية في توفير الوصول إلى البيئة المادية ووسائل النقل والمعلومات، والاتصالات.¹

وأكد رد الحكومة التركية أن الحكومة قد اتخذت تدابير عملية وتشريعية لزيادة إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات،² ولكن لم يذكر التقرير أية تفاصيل عن ماهية التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة فعليًا إلى المرافق العامة ووسائل النقل العام والمباني الحكومية، لا سيما في المناطق الريفية.

وبعد مراجعة الملف التركي لحقوق ذوي الإعاقة، ثبت أن هذه السياسات لم يتم تنفيذها بشكل فعال.³ وأن الحكومة التركية مددت الموعد النهائي لتنفيذ أحكام إمكانية وصول ذوي الإعاقة إلى المرافق العامة مرتين؛ حيث كانت المرة الأولى في عام ٢٠١٢ ثم مرة أخرى في عام ٢٠١٥.⁴ وهذا ما أكدته تقرير المفوضية الأوروبية، والذي قال إن العديد من مرافق الخدمات العامة والمباني الحكومية لا يمكن الوصول إليها من الأشخاص ذوي الإعاقة.⁵

بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد قانون يحكم حيوانات الخدمة، وهي تلك الحيوانات المدربة على مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة. هذا على الرغم من أن نائب حزب المعارضة Veli Agbaba قد طلب اقتراحًا تشريعيًا بشأن كلاب الخدمة، قبل أن تقوم الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا برفض الاقتراح.⁶

بل وما يزيد الطين بلة، أن النائب الذي قدم هذا المقترح تم ملاحقته واتهامه بارتكاب تعدي بأنه سمح لمستشاره الذي يعاني من إعاقة بصرية ويستخدم حيوان خدمة، بدخول الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا (TBMM)، بزعم أنه غير مسموح له بدخول هذه الهيئة.⁷

¹ Committee on the Rights of Persons with Disabilities, *List of Issues in Relation to the Initial Report of Turkey*, (Nov. 9, 2018), U.N. Doc. CRPD/C/TUR/Q/1, ¶ 10.

² Committee on the Rights of Persons with Disabilities, *List of Issues in Relation to the Initial Report of Turkey – Replies of Turkey to the List of Issues*, (Jan. 14, 2019), U.N. Doc. CRPD/C/TUR/Q/1/Add.1, ¶ 21.

³ U. S. Department of State, *Country Reports on Human Rights Practices for 2017: Turkey*, (2017). Also available online at <http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/humanrightsreport/index.htm?year=2017&dliid=277227> (last visited Feb. 9, 2019).

⁴ Committee on the Rights of Persons with Disabilities, *Initial Report Submitted by Turkey Under 35 of the Convention, Due in 2011*, (Oct. 4, 2017), U.N. Doc. CRPD/C/TUR/1, ¶ 69.

⁵ The European Commission, *The European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions Reports on Turkey*, (April 17, 2018), 39. Also available online at https://www.ab.gov.tr/siteimages/birimler/CEB/commission_country_reports/2018/20180417-turkey-report.pdf (last visited Feb. 6, 2019).

⁶ Yurdagül Simsek, *CHP's Ağbaba: My Visually Impaired Counselor Cannot Enter the TBMM With His Dog*, Sputniknews, June 14, 2017, <https://tr.sputniknews.com/columnists/201706141028877932-rehber-kopekler-icin-yasa-chpli-veli-agbaba/> (last visited Feb. 7, 2019).

⁷ نفس المرجع السابق

علاوة على ذلك، فإن الفجوات في توفير الوصول إلى البيئة المادية تسبب صعوبات للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية الذين يستخدمون كلاب الخدمة، ويُحرم هؤلاء الأشخاص من الوصول إلى وسائل النقل العام.⁸ وتم تعطيل عملية إنشاء مشروع قانون ينظم حيوانات الخدمة لمدة عامين كاملين.⁹

← تعرضهم للتعذيب والاحتجاز التعسفي

منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016، ويتعرض المعارضين للحكومة التركية لانتهاكات عدة كالاحتجاز التعسفي والتنكيل، ولم يفلت من هذه الانتهاكات الأشخاص ذوي الإعاقات، حيث تعرض عدد كبير منهم للاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز لتعبير عن آراءهم السياسية المخالفة للحكومة.

وقد طلبت اللجنة معلومات عن التدابير المتخذة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقات من التمتع بحقوقهم في الحياة على قدم المساواة مع الآخرين، بما في ذلك تدابير حمايتهم من الاحتجاز التعسفي أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو التعذيب لانتزاع اعترافات كاذبة.¹⁰

وقامت الحكومة التركية بالرد على هذه المسألة برد مرناً جداً يكاد يكون لا يمت للسؤال بصله، وهو أن الدولة تقوم بتوفير دور الضيافة للنساء ذوات الإعاقات اللائي يقعن ضحايا للعنف، ولكن بالطبع، لم يشمل هذا الرد أي استجابة لطلب اللجنة بمعلومات عن الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاعترافات القسرية¹¹. وطبقاً للمادة ١٥ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، التي تنص على أنه: "لا يُعرض أي شخص للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وبشكل خاص لا يعرض أي شخص لإجراء التجارب الطبية والعلمية عليه دون موافقته بكامل حريته، وتتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والقضائية وغيرها من التدابير الفعالة لمنع إخضاع الأشخاص ذوي الإعاقات، على قدم المساواة مع الآخرين، للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة."¹²

ومع ذلك، يتورط المسؤولون على السجون في سوء المعاملة وضروب التعذيب دون أن يخضعوا لأي عقاب حتى بعد ثبوت التهم عليهم، ويواجه الأشخاص ذوي الإعاقات صعوبة بالغة في الوصول إلى أماكن الإقامة المحدودة

⁸ Begum Feyzioglu, *The Story of the Starfish: Attorney Mustafa Keskin with Guide Dog Tabs!*, Sonsoz, Jan. 15, 2019, <https://sonsoz.com.tr/denizyildizi-hikayesi-avukat-mustafa-keskin-ile-rehber-kopek-tabs/> (last visited Feb. 7, 2019).

⁹ Electronic Communication, (Feb. 5, 2019), on file with The Advocates for Human Rights

¹⁰ Committee on the Rights of Persons with Disabilities, *List of Issues in Relation to the Initial Report of Turkey – Replies of Turkey to the List of Issues*, (Jan. 14, 2019), U.N. Doc. CRPD/C/TUR/Q/1/Add.1, ¶ 27.

¹¹ نفس المرجع السابق

¹² اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، متاحة على:

<https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CRPD/Pages/ConventionRightsPersonsWithDisabilities.aspx#15>

في السجن¹³. حيث يتعرض الأشخاص ذوي الإعاقة المحتجزون لسوء المعاملة ولا يستوعب مسؤولو السجون بعض الإعاقات، مما يؤدي لمضاعفات في بعض الأحيان للمحتجزين من الأشخاص ذوي الإعاقة.

وردت الحكومة التركية أن التعميم الصادر عن وزارة العدل لعام ٢٠١٥ "يقترح" بعض التدابير "لزيادة الوعي العام" بالتعذيب، لكن مرة أخرى، هذا الرد لا يقدم دليلاً على أي تدابير ملموسة للتحقيق في مزاعم التعذيب أو مساءلة الجناة أو توفير سبل الانتصاف للضحايا.¹⁴

أما في أرض الواقع، ما زال التعذيب وسوء المعاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز الاحتجاز مستمر، وما زال الضحايا يخشون الإبلاغ عن سوء معاملتهم. على سبيل المثال لا الحصر، قامت إدارة سجن "أديرن إف" ذو الإجراءات الأمنية المشددة بتعريض المواطن "عارف بيليت"، والذي يبلغ من العمر 57 عامًا، ومصنف على أنه 84٪ معاق جسدياً في ساقه ولديه أيضاً مرض انسداد رئوي مزمن، إلى سبع فترات من الحبس الانفرادي. والجدير بالذكر، أن السيد بيليت أُدين لحيازته ولإعاقات سجائر، والتي قال المسؤولون إنها يمكن أن تستخدم في صنع القنابل. فيما تم وضع بيليت وعدة سجناء آخرين في الحبس الانفرادي بزعم مشاركتهم في احتجاج بشأن انتهاك حقوق السجناء، لكن اتضح أنه في حقيقة الأمر، بيليت كان مريضاً وقت الاحتجاجات ولم يشارك.¹⁵

بينما خلص القاضي "إنفاز حكيمجليجي" الذي نظر في الشكاوى المقدمة من السجناء إلى أن السجناء قد عوقبوا بشكل غير مشروع، لكن محكمة الاستئناف ألغت الحكم وانحازت إلى مسؤولي السجن وأيدت العقوبة. كما زاد السجن عقوبة بيليت لمدة عامين كعقوبة إضافية لمشاركته المزعومة في الاحتجاج.¹⁶

وأشارت وزارة الخارجية الأمريكية إلى أنه: "تغييرات الحكومة على الإجراءات القانونية الواجب تنفيذها، كرد على محاولة الانقلاب في يوليو ٢٠١٦ أوجدت بيئة مواتية للتعذيب"، وأن "عددًا قليلاً جدًا من الذين أبلغوا

¹³ The advocates for human rights report, on the 21st Session of the Committee on the Rights of Persons with Disabilities. Available at: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolNo=INT%2fCRPD%2fCSS%2fTUR%2f33930&Lang=en

¹⁴ Committee on the Rights of Persons with Disabilities, *List of Issues in Relation to the Initial Report of Turkey – Replies of Turkey to the List of Issues*, (Jan. 14, 2019), U.N. Doc. CRPD/C/TUR/Q/1/Add.1, ¶ 35. *Id.*, ¶ 36.

¹⁵ Ugur Sahin, *84 Percent Impaired Prisoner with Disability Not Released*, Birgun, May 18, 2017, <https://www.birgun.net/haber-detay/yuzde-84-engelli-olan-tutukluya-tahliye-yok-160079.html> (last visited Feb. 8, 2019).

¹⁶ نفس المرجع السابق

عن التعذيب قدموا شكوى رسمية بسبب الخوف من الانتقام أو عدم الثقة في المؤسسات التي من المفترض أنها تهدف إلى منع التعذيب".¹⁷

الفصل من العمل

أقالت الحكومة التركية أكثر من ١٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقة من وظائف القطاع العام، عقب محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016، كما حظرت إعادة توظيفهم في القطاع العام. ويُعد ذلك انتهاك صارخ لمواد المعاهدة، حيث أنه طبقاً للمادة (٢٧) من الاتفاقية التي تنص على أن "تعترف الدول الأطراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، على قدم المساواة مع الآخرين؛ ويشمل هذا الحق إتاحة الفرصة لهم لكسب الرزق في عمل يختارونه أو يقبلونه بحرية في سوق وبيئة عمل منفتحتين أمام الأشخاص ذوي الإعاقة وشاملتين لهم ويسهل انخراطهم فيهما. وتحمي الدول الأطراف أعمال الحق في العمل وتعززه، بما في ذلك حق أولئك الذين تصيهم الإعاقة خلال عملهم، وذلك عن طريق اتخاذ الخطوات المناسبة، بما في ذلك سن التشريعات، لتحقيق عدة أهداف منها تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع العام".

علاوةً على ذلك، الموظفين الذين تم إنهاء خدمتهم بشكل غير صحيح لديهم سبل انتصاف غير فعالة. وينبغي على الحكومة التركية أن تلغي فوراً الحظر المفروض على إعادة تعيين موظفي القطاع العام الذين تم إنهاء خدمتهم بموجب مرسوم بعد عام ٢٠١٦، وأن تعطي الأولوية لإعادة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تم إنهاء خدمتهم بموجب هذا المرسوم.

التمييز بسبب موافقهم السياسية

كان للقرارات الصادرة بعد محاولة الانقلاب أثر سلبي على قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الحصول على مزايا الدعم الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، لم تبذل الحكومة التركية أي مجهود في محاولة أن تمنع الوكالات المسؤولة عن إدارة برامج الدعم الاجتماعي من ممارسة التمييز على أساس الرأي السياسي الفعلي أو المزعوم ويجب أن تلغي أحكام جميع المراسيم التي تجيز هذا التمييز أو تسهله.

¹⁷ U.S. Department of State, *Country Reports on Human Rights Practices for 2016: Turkey*, (2016). Also available at <http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/humanrightsreport/index.htm?year=2016&dliid=265482>.

وطلبت اللجنة معلومات تتعلق بـ "وسائل لضمان المساواة في الوصول إلى جميع أشكال الدعم الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، بغض النظر عن ضعفهم، ومستوى الدعم المطلوب، ومستوى الدخل، والجنس، والعمر، والخلفية الاجتماعية، الأصل العرقي أو القومي، أو المهاجرين أو طالبي اللجوء أو وضع اللاجئ".¹⁸

وأكدت الحكومة التركية في ردها أنه لا يوجد تمييز لمقدمي الطلبات الأتراك على أساس الجنس أو العمر أو الأصل الإثني أو الاجتماعي.¹⁹ لكن، وفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة العدالة للضحايا، فإنه يُحرم الأشخاص ذوي الإعاقة المعزولين من بعض أشكال المساعدة الاجتماعية والاستحقاقات. حيث أنه يقول شخص ذو إعاقة مفصول من عمله بموجب المراسيم بعد الانقلاب: "تقدمت بطلب للحصول على البطاقة الخضراء بسبب عدم وجود دخل وطلبت أموالاً لرعاية ابنتي، ومع ذلك، فقد حُرِّموا منها". وأكمل الشخص: "أنا 68٪ إعاقة، وابنتي 64٪ إعاقة، ومع ذلك لم يتم أخذ ذلك في الحسبان، وتم تركنا للجوع والموت".

ووفقاً لنتائج الدراسة، فإن 78٪ من إجمالي الأشخاص المفصولين المعاقين لديهم "التزام برعاية الطفل". وفي هذا الصدد، تم تقييد مئات الآلاف من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للأطفال وانتهاكهم من خلال قوانين المرسوم.²⁰

التوصيات

- على الحكومة التركية تنفيذ القوانين التي تحكم إمكانية وصول ذوي الإعاقة للخدمات والمرافق، دون تأخير، بما في ذلك القانون رقم 6353، ومواصلة نشر حملات التوعية بشأن هذه القوانين.
- ضمان تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحق في حرية التجمع السلمي وعدم التعرض للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي بسبب آراءهم السياسية.
- يجب أن تتخذ الحكومة التركية تدابير ملموسة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان داخل السجون في المستقبل ويجب أن تحاسب مرتكبيها.
- يجب على الحكومة التركية إنشاء نظام مستقل للإبلاغ عن الانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون خصوصاً من ذوي الإعاقة، دون خوف من الانتقام.

Committee on the Rights of Persons with Disabilities, *List of Issues in Relation to the Initial Report of Turkey*, (Nov. 18 9, 2018), U.N. Doc. CRPD/C/TUR/Q/1, ¶ 32.

Committee on the Rights of Persons with Disabilities, *List of Issues in Relation to the Initial Report of Turkey – Replies of Turkey to the List of Issues*, (Jan. 14, 2019), U.N. Doc. CRPD/C/TUR/Q/1/Add.1, ¶ 76.

Confederation of Public Employees Trade Union (KESK), *State of Emergency – Decree Regime Dismissal Congress* ²⁰ (Ankara, Turkey: KESK 2017), 158. Also available online at http://www.kesk.org.tr/wp-content/uploads/2017/06/OHAL-KHKrejimi_ihrackKurultayi.pdf.



- يجب أن تضمن الحكومة التركية أن كل مرافق الاحتجاز توفر تسهيلات معقولة لجميع المحتجزين ذوي الإعاقة.
- يجب على الحكومة التركية اتخاذ إجراءات وتدابير لإعادة الموظفين الذين تم فصلهم بسبب آرائهم السياسية عقب محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016.